موجة الارتفاعات الأخيرة كانت مدفوعة بتحسن الطلب

النفط يتراجع 0.7 بالمئة.. «برنت» 48.5 دولاراً

تراجعت أسعار عقود خام برنت لأقرب إستحقاق، أمس الثلاثاء، بنسبة 0.7 في المائة لتتداول عند 48.5 دولار للبرميل. كما انخفضت أسعار خام غرب تكساس الوسيط WTI (الأمريكي) لأقرب إستحقاق، بنحو 0.5 في المائة لتتداول عند 45.5 دولار للبرميل.

جاء ذلك مع توالي أخبار مشجعة بشأن لقاحات للوقاية من فيروس كورونا، أخر الخاص بجامعة أكسفورد البريطانية.

موجة الارتفاعات الأخيرة مدفوعة بتحسن الطلب مع بدء الفتح التدريجي للاقتصادات حول العالم وتخفيف قيود مواجهة "كورونا"، إضافة إلى تقلص المعروض مع إعلان تخفيضات طوعية من السعودية بمقدار مليون برميل يوميا.

ووجهت وزارة الطاقة، شركة أرامكو السعودية بتخفيض إنتاجها من البترول الخام، لشهر يونيو القادم، بكمية إضافية طوعية تبلغ مليون برميل يومياً، تُضاف إلى التخفيض الذي التزمت به المملكة في اتفاقية أوبك بلس الأخيرة، في الثاني عشر من إبريل 2020.

وبهذا سيكون حجم التخفيض الذي ستلتزم به المملكة، قياساً على معدل إنتاجها في شهر إبريل الماضي، نحو 4.8 مليون برميل يومياً. وبالتالي سيكون إنتاجها لشهر يونيو، بعد الخفضين الأساس والطوعي، نحو 7.5 مليون برميل يومياً.

كما وجّهت وزارة الطاقة، الشركة إلى السعي لخفض إنتاجها في شهر مايو الجاري، عن المستوى المستهدف وهو نحو 8.5 مليون برميل يومياً، بالتوافق مع عملائها.

وتستهدف من هذا الخفض الإضافي تحفيز الدول المشاركة في اتفاق أوبك بلس، والدول المنتجة الأخرى، للالتزام بنسب الخفض التي التزمت بها، وتقديم المزيد من الخفض في إنتاجها، وذلك سعيًا منها لدعم استقرار الأسواق البترولية العالمية.

وكانت أسعار النفط صعدت في الفترة الأخيرة، بفضل بدء دول تحالف "أوبك +" بتنفيذ الاتفاق، الذي يقضي بخفض تاريخي بواقع 9.7 مليون برميل يوميا، مباشرة بعد التراجعات الحادة لأسعار النفط، ولم تنتظر بدء التطبيق الذي كان مقررا له الأول من (مايو).

ودعم الارتفاع عامل آخر في جانب الطلب، وهو عودة عديد من الدول إلى فتح اقتصاداتها بشكل تدريجي، بما يعني تفاؤلا بتحريك الطلب على النفط.

علاوة على عامل طمأنة السعودية الأسواق عندما تراجعت الأسعار، بأنها مستعدة لاتخاذ إجراءات إضافية لإعادة الاستقرار إليها.

ومطلع (مايو) الماضي بدأ تطبيق الاتفاق التاريخي بين دول تحالف "أوبك +" على خفض الإنتاج بواقع 9.7 مليون برميل يوميا لشهرين، ثم تقليص خفض الإنتاج إلى ثمانية ملايين برميل يوميا بدءا من (يوليو) حتى نهاية 2020.

ولاحقا يتم تقليص الإنتاج بواقع مليوني برميل يوميا إلى ستة ملايين برميل يوميا، بدءا من مطلع 2021 حتى (أبريل) 2022.

الصين: تجارة السلع الخارجية ترتفع إلى 4.4 تريليون دولار

ارتفعت صادرات الصين في (نوفمبر) بأسرع وتيرة لها منذ ما يقرب من ثلاثة أعوام، حسبما أظهرت الأرقام الرسمية أمس، في وقت أسهم فيه ازدياد الطلب في أسواق رئيسة قبل فترة العطلات، في تحقيق فائض تجاري قياسي.

وبحسب "الفرنسية"، تعد الأرقام دفعة جديدة من الأخبار الجيدة في ثاني أكبر اقتصاد في العالم، الذي يشهد انتعاشا بعد تدابير إغلاق للحد من فيروس كورونا المستجد، أدت إلى انكماش قل نظيره في وقت سابق من العام.

وارتفعت الشحنات إلى الخارج بنسبة 21.1 في المائة على أساس سنوي الشهر الماضي لتبلغ قيمتها 268 مليار يورو مدعومة بطلب قوي على السلع الطبية والإلكترونيات.

والأرقام التي تعد الأفضل منذ (فبراير) 2018، تخطت نسبة 12 في المائة التي توقعها محللو "بلومبيرج"، وجاءت أفضل بكثير من النسبة التي سجلت في (أكتوبر) البالغة 11.4 في المائة. وتمثل البيانات نموا للشهر السادس على التوالي.

لكن الصادرات ارتفعت بنسبة 4.5 في المائة أي أقل من التوقعات بنسبة 7 في المائة، وأقل بقليل عن الشهر الذي سبقه. في الأشهر الـ11 من العام، أظهرت بيانات الجمارك ارتفاع صادرات المنسوجات ومنها الأقنعة، بنسبة 33 في المائة مع فرض حكومات في العالم تدابير لاحتواء الفيروس.

ومنذ بداية العام حتى (نوفمبر)، بلغ إجمالي تجارة السلع الخارجية للصين 29.04 تريليون يوان "نحو 4.44 تريليون دولار"، بزيادة 1.8 في المائة على أساس سنوي، متسارعة من زيادة قدرها 1.1 في المائة في الأشهر العشرة من العام.

وظلت رابطة دول جنوب شرق آسيا أكبر شريك تجاري للصين خلال هذه الفترة، يليها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ولعبت الشركات الخاصة دورا مهما في دفع النمو التجاري، حيث توسعت تجارتها الخارجية لها بنسبة 11.3 في المائة في الـ11 شهرا لتشكل 46.4 في المائة من إجمالي التجارة الخارجية في البلاد.

وأظهرت البيانات أيضا أن فائض الصين مع باقي دول العالم بلغ 75.41 مليار دولار في (نوفمبر)، مقارنة بـ58.44 مليار في (أكتوبر)، هو الأكبر منذ 1990، بحسب "بلومبيرج نيوز". في (نوفمبر)، ارتفع الفائض للصين مع الولايات المتحدة، وهو نقطة نزاع رئيسة في الحرب التجارية بينهما، إلى 52 في المائة مسجلا 37.4 مليار دولار. وبحسب "رويترز"، سجلت صادرات الصين أسرع وتيرة نمو خلال ثلاثة أعوام في (نوفمبر)، بفضل الطلب القوي عالميا على السلع الضرورية لتجاوز الجائحة، ما أتاح لثاني أكبر اقتصاد في العالم تسجيل فائض تجاري قياسي.

تأتي قوة الصادرات رغم أن اليوان قُرب أعلى مستوى في أعوام مقابل الدولار، وهو أمر مشجع لصناع القرار الذين ينتابهم القلق حيال تأثير ضعف الدولار الأمريكي في قدرة الصين على المنافسة تجاريا.

وقال المحللون في مذكرة لنومورا "إن صادرات الصين تدعمت من الطلب الخارجي القوي على مسلتزمات الحماية الشخصية والمنتجات الإلكترونية للعمل من المنزل، فضلا عن الطلب الموسمي ليوم الميلاد".

وتعمل المصانع الصينية حاليا بكامل طاقتها بعد نجاح الصين في احتواء تفشي فيروس كورونا المستجد بصورة كبيرة، في حين ما زال الفيروس ينتشر في مناطق عديدة من العالم، بحسب "الألمانية".

ألمانيا: عملة فيسبوك بمسماها الجديد «ذئب في ثياب الخراف»

قال وزير المالية الألماني أولاف شولتس، إن إعادة تسمية عملة فيسبوك الرقمية غير كاف لمعالجة بواعث القلق لدى الهيئات التنظيمية بشأن إجازة إطلاقها في ألمانيا وأوروبا.

وبحسب "رويترز"، ذكر شولتس في بيان بعد اجتماع عبر دائرة تلفزيونية مغلقة لوزراء مالية مجموعة السبع للاقتصادات المتقدمة ناقشوا خلاله العملات المشفرة، أن إعادة إطلاق العملة الرقمية (ليبرا) تحت اسمها الجديد (ديم) لا يعدو أن يكون تغييرا شكليا.

وقال "الذئب في ثياب الخراف يبقى ذئبا.. من الواضح لي أن ألمانيا وأوروبا لا يمكنهما ولن يقبلا دخولها إلى السوق بينما لم يتم معالجة المخاطر التنظيمية بدرجة كافية".

وأضاف "يجب علينا أن نفعل كل ما هو ممكن للتأكد من أن احتكار العملة يبقى في أيدي الدول".

يشار إلى أنه تقرر تغيير اسم عملة ليبرا المشفرة المدعومة من "فيسبوك" إلى "ديم" في مسعى جديد للحصول على موافقة الجهات التنظيمية من خلال التأكيد على استقلالية المشروع.

وتعرقلت خطط إطلاق "ليبرا"، التي أعلنتها "فيسبوك" للمرة الأولى في العام الماضي، في (أبريل) بعد أن أثارت جهات تنظيمية ومسؤولو بنوك مركزية مخاوف من أن تؤثر في الاستقرار المالي وتقوض السيطرة على السياسة النقدية وتهدد الخصوصية.

وقال ستوارت ليفي، الرئيس التنفيذي لرابطة ديم في جنيف، التي تقف وراء العملة الرقمية المقترحة إن تغيير الاسم يأتي في إطار مسعى للتأكيد على هيكل جديد أكثر بساطة.

وقال ليفي لـ"رويترز"، "الاسم الأصلي كان يرتبط بصيغة مبكرة للمشروع لم تلق ترحيبا من الجهات التنظيمية. أجرينا تغييرات كبيرة على ذلك المقترح".

وأضاف أن "ديم"، التي تعني "يوم" باللغة اللاتينية، صارت تستهدف إطلاق عملة رقمية موحدة مدعومة بالدولار بشكل مبدئي.

ورفض التعليق على توقيت الإطلاق، الذي قالت "فاينانشيال تايمز" الأسبوع الماضي أنه قد يكون في (يناير)، مكتفيا بالقول إنه لن يمضي قدما إلا بعد موافقة هيئة مراقبة الأسواق في سويسرا.

يقول المشروع إنه سيضع سياسات تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال للعقوبات، وإنه تخلى عن خطط سابقة للسماح لأي أحد بالانضمام لشبكة العملة.

انتعاش جزئي لتجارة البضائع العالمية

أظهرت إحصاءات منظمة التجارة العالمية أن الربع الثالث من 2020 شهد انتعاشا جزئيا للتجارة العالمية في السلع المصنعة، بقيادة الإلكترونيات والمنسوجات ومنتجات السيارات، نتيجة استئناف الإنتاج وتخفيف إجراءات الإغلاق في الاقتصادات الكبرى.

مع ذلك، قالت المنظمة في تقرير أولي، "إنه على الرغم من التحسن الكبير في الأشهر الأخيرة، لا تزال تجارة السلع أقل بكثير من مستويات 2019، في حين تشير التقديرات إلى أن تجارة الخدمات لا تزال منخفضة للغاية".

يقول التقرير، انخفضت التجارة في السلع المصنعة بنسبة 5 في المائة على أساس سنوي من (يوليو) إلى (سبتمبر)، وهو ما كان أقرب بكثير إلى مستويات التجارة قبل انتشار الجائحة مقارنة بنقص الـ19 في المائة الذي بلغه الربع الثاني. شهدت الحواسيب والمكونات الإلكترونية نموا تجاريا برقم من مرتبتين، وكذلك شحنات المنسوجات، التي تعززت بسبب الطلب على أقنعة الوجه.

تقول المنظمة "إن التجارة في منتجات السيارات، التي تمثل 11 في المائة من تجارة السلع المصنعة في جميع أنحاء العالم، تسارعت في الربع الثالث مع زيادة المُصنعين للإنتاج لتلبية طلب استهلاكي مكبوت".

وانخفضت التجارة في منتجات السيارات بنسبة 19 في المائة على أساس سنوي في تموز (يوليو)، لكن فقط 8 في المائة أقل في (سبتمبر). بالنسبة إلى الربع الثالث بأكمله، انخفضت شحنات القطاع بنسبة 13 في المائة مقارنة بالعام الماضي. ويمثل هذا تحسنا كبيرا مقارنة بالربع الثاني، عندما انخفضت التجارة في منتجات السيارات بنسبة 53 في المائة على أساس سنوي بسبب انقطاع العرض وتراجع الطلب في المراحل الأولى من الوباء.

كما أظهرت تجارة الملابس علامات على المرونة في الربع الثالث، حيث انخفضت الشحنات بنسبة 4 في المائة فقط على أساس سنوي في (سبتمبر) مع انخفاض الواردات في أمريكا الشمالية وأوروبا. عند المقارنة، انخفضت التجارة في (يوليو) بنسبة 15 في المائة مقابل الشهر نفسه من 2019. كما انتعشت تجارة الدُمى والألعاب والمعدات الرياضية والسفر والسلع الكمالية على مدار الربع الثالث.

أوروبا: تكثيف برنامج طوارئ شراء السندات وتحسين شروط الإقراض

من المتوقع أن تكشف كريستين لاجارد رئيسة البنك المركزي الأوروبي، عن إجراءات تحفيزية جديدة هذا الأسبوع، للمساعدة على استعادة الثقة الاقتصادية بمنطقة اليورو، التي تعاني نتيجة تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، وفي درء خطر الانكماش الناتج عن قوة اليورو. وبحسب "الألمانية"، فمن المقرر أن يعقد المجلس الحاكم للبنك المركزي الأوروبي، اجتماع السياسة النقدية المقبل في العاشر من (ديسمبر).

ومن المحتمل أن يتضمن المحور الرئيس للإجراءات التحفيزية، تكثيف "برنامج طوارئ شراء السندات" للبنك المركزي الأوروبي، بقيمة 1.35 تريليون يورو (1.63 تريليون دولار)، بزيادة قدرها 500 مليار يورو أخرى، وتمديد الخطة لمدة ستة أشهر حتى نهاية العام المقبل على الأقل. وكان قد تم إطلاق "برنامج طوارئ شراء السندات" في (مارس) الماضي، في ذروة الموجة الأولى لتفشي الوباء.

وبعد أن أشارت لاجارد في (أكتوبر) الماضي إلى خطط "إعادة ضبط" استجابة البنك المركزي الأوروبي لأزمة تفاقم الوباء، قال كارستن برزيسكي، كبير المحللين في مجموعة "آي إن جي بنك"، إن "السؤال الوحيد ليس هو هل سيعلن البنك المركزي الأوروبي (إجراءات)، ولكن ماذا سيعلن البنك المركزي الأوروبي".

ومن المتوقع أيضا أن تتضمن الإجراءات التحفيزية الجديدة، مزيدا من التحسينات، فيما يتعلق بشروط الاقتراض بالنسبة لبنوك منطقة اليورو، في إطار عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل للبنك المركزي الأوروبي.

يشار إلى أن عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل للبنك المركزي الأوروبي، ظهرت كأدوات سياسية حاسمة في إطار المعركة، التي يخوضها البنك من أجل الدفاع عن اقتصاد منطقة اليورو من تداعيات أزمة تفشي الفيروس في أنحاء المنطقة، حيث تفكر الحكومات في تمديد إجراءات الإغلاق المفروضة لمكافحة كوفيد – 19 حتى العام الجديد.

نمو الاقتصاد الياباني بنسبة 22.9 بالمئة خلال الربع الثالث

أظهرت بيانات اقتصادية رسمية نشرت نمو الاقتصاد الياباني خلال الربع الثالث من العام الحالي بنسبة 22.9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي سنويا، وفقا لـ"الألمانية".

وتزيد هذه الأرقام الصادرة عن مكتب الحكومة اليابانية، عن توقعات المحللين الذين كانوا يتوقعون نمو الاقتصاد بمعدل 21.5 في المائة سنويا بعد نموه بمعدل 28.8 في المائة سنويا خلال الربع الثاني من العام الحالي.

في الوقت نفسه سجل الاقتصاد الياباني نموا ربع سنوي بمعدل 5 في المائة خلال الربع الثالث من العام الحالي متوافقا مع توقعات المحللين بعد نموه بمعدل ربع سنوي قدره 8.2 في المائة خلال الربع الثاني.

وأشار تقرير مكتب الحكومة اليابانية إلى تراجع الإنفاق الاستثماري في اليابان خلال الربع الثالث بنسبة 2.4 في المائة مقارنة بالربع الثاني في حين كان المحللون يتوقعون تراجعه بنسبة 3.2 في المائة، بعد تراجع بنسبة 4.5 في المائة خلال الربع الثاني.

كوريا الجنوبية تبحث الانضمام اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ

قال رئيس كوريا الجنوبية مون جاي إن أمس الثلاثاء إن بلاده تدرس الانضمام إلى الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة عبر المحيط الهادئ، في إطار الجهود المبذولة لتنويع أسواق التصدير.

وذكرت "الألمانية" أن مون شدد أيضا على الحاجة إلى تعزيز التجارة استعدادا لعصر ما بعد كورونا، وذلك في كلمة ألقاها في احتفال يوم التجارة السابع والخمسين.

وقال مون خلال الفعالية التي أقيمت في مركز المؤتمرات "COEX" بجنوب سول "تنويع السوق مهمة يجب علينا انجازها .. الحكومة سوف تواصل مراجعة الانضمام إلى الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة عبر المحيط الهادئ، والاتفاق الشامل عبارة عن اتفاقية تجارة حرة تضم 11 دولة.

يذكر أن الاتفاق نسخة معدلة من اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) والتي قادتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، ولكن الرئيس، المنتهية ولايته، دونالد ترمب تخلى عنها. وقد تنضم الولايات المتحدة إلى الاتفاق المعدل تحت قيادة الإدارة القادمة للرئيس المنتخب جو بايدن.

قمة دافوس 2021 ستعقد بسنغافورة في مايو المقبل

قال رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي بورج بريند إنه تقرر عقد المنتدى في سنغافورة بدلا من سويسرا العام المقبل، إذ ستجعل جائحة كوفيد19– من الصعب ضمان صحة وسلامة المشاركين في أوروبا.

وقال بريند وفقا لرويترز: "اتخذ مجلس الإدارة قرارا في غاية الأهمية اليوم لنقل الاجتماع السنوي الخاص لعام 2021 إلى سنغافورة (من 13 إلى 16 مايو)".

وأضاف قائلا "كنا نتوقع تنظيم اجتماعنا السنوي لعام 2021 في لوسيرن–بورجنستوك هذا الربيع. للأسف، وضع كوفيد19– الحالي في أوروبا يجعل من المستبعد أن نكون قادرين على تهيئة الظروف اللازمة لضمان صحة وسلامة موظفينا والمشاركين والمجتمع الأوسع".